دور مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية للجزائر

من إعداد الأستاذين: أ. الحبيتري نبيلة *

د. براينيس عبد القادر **

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور مؤسسات الصناعات الغذائية بالجزائر، والتي تنشط في بيئة تتميز بو جود العديد من العراقيل والصعوبات تحول دون تحقيق أهدافها الإستراتيجية، بما فيها تحقيق الاكتفاء المحلي من الأغذية المصنعة ومن ثم الإتجاه نحو الأسواق الدولية وترقية التجارة الخارجية للبلاد.

وقد خلصنا من خلال دراستنا هذه إلى أن واقع الإنتاج الوطني لمؤسسات الصناعات الغذائية بالجزائر يحتاج إلى تنفيذ إستراتيجية داعمة لهذه المؤسسات من كل النواحي (المادية والمالية واللوجيستية...)، حتى تتمكن من رفع مستوى قدراتها التنافسية التي تسمح لها بتدويل منتجاتها والمساهمة بالتالي في تنمية الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، التجارة الخارجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنمية الاقتصاد الوطني، التصدير.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of food industry companies in Algeria, which is active in an environment characterized by the presence of many obstacles and difficulties preventing the achievement of its strategic goals, including the achievement of local sufficiency of processed foods and then trend towards international markets and upgrade the country's foreign trade.

We have come through this study that the reality of the national production enterprises food industry in Algeria needs to implement a strategy supportive of these institutions in all aspects (physical, financial and logistics ...), so you can raise the level of competitiveness that will allow them to internationalize their products and thus contribute to the development of the national economy and promote foreign trade.

Key words: food industries ,foreign trade, small and medium enterprises, development of national economy, export.

* طالبة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

** أستاذ محاضر قسم أ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

مقدمة:

تعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، حيث تحضى الموازين التجارية للمنتجات الغذائية بقدر أكبر من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية من بعض المنتجات الغذائية[1].

فنجاح المؤسسات الوطنية في تسويق منتجاتها عالميا، يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني من حيث توفير مناصب عمل أكثر، وقيمة مضافة أكبر، وكذا المساهمة في تنمية التجارة الخارجية عن طريق دعم الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق، نطرح إشكالية موضوعنا الرئيسية التالية: **ما مدى مساهمة مؤسسات الصناعات الغذائية الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني وترقية التجارة الخارجية ؟**

فرضيات الدراسة:

- تفرض السياسة الاقتصادية الراهنة للجزائر تنمية قطاع الصناعات الغذائية والعمل على تأهيله؛
- تحتاج تنمية قطاع الصناعات الغذائية إلى تنمية القطاع الزراعي والعمل على تنفيذ استراتيجية ناجحة وملائمة.

منهج الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤلات المطروحة ومعالجة الفرضيات السابقة، ونظرا لطبيعة الموضوع اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك في توصيف الوضع الحالي لقطاع الصناعات الغذائية بالجزائر، وتحليل الأرقام والإحصائيات الخاصة بنشاط مؤسسات الصناعات الغذائية محليا ودوليا.

وانطلاقا مما سبق سنقسم هذه الدراسة وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: مؤشرات أداء مؤسسات الصناعات الغذائية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني.

المحور الثاني: توجه مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية نحو التصدير للخارج

المحور الثالث: المنتجات الغذائية كبديل عن المحروقات في إطار التنويع الاقتصادي والانفتاح التجاري.

[1]- محمد حمشاوي، الأخضر بن عمر، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 09، ديسمبر 2015، ص88.

المحور الأول: مؤشرات أداء مؤسسات الصناعات الغذائية ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني

تشير التقارير الصادرة عن السلطات الرسمية الجزائرية أن قطاع الصناعات الغذائية[1] يساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، وهذا ما تؤكده الإحصائيات الخاصة بهذا القطاع والتي تشير إلى أنه سنة 2015 بلغ عدد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة الخواص 24746 مؤسسة ضمن 83701 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة تنشط في المجال الصناعي، في حين بلغ عدد العاملين بهذا المجال(الصناعي) 18603 **عامل** أي ما يعادل نسبة **%42,54** من اليد العاملة الإجمالية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لنفس السنة[2]، كما قطاع الصناعات الغذائية يساهم بنسبة **%33** من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات[3].

1- واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

إن هيكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يتميز بهيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الخاص[4] وهذا في جميع القطاعات المكو ّ نة للنشاط **(جدول رقم01)**.

[1] تعر ّف الصناعة الغذائية على أنها:" القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو لاستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها حيث تبقى صالحة الاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية". ينظر: عز الدين فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997، ص04.

[2] - Ministère de l'industrie et des mines, direction générale de la veille stratégique , des études et des systèmes d'information, Bulletin d'information statistique, N°28, édition mai 2016, P11.

[3] -Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, Cadre Programmation par pays (Algérie 2013-2016), décembre 2012, P08.

[4] - يقدر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 20.200 مؤسسة، أي ما يعادل تقريبا 30% من إجمالي المؤسسات الصناعية ككل. ينظر: سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص08.

جدول رقم (01): فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

الحليب	الأجبان، الياغورت، الكريمات، الكريمة المجمدة، الحليب المعلب
اللحوم الحمراء/ البيضاء	المذابح، التحويلات، الحفظ والتحضير
الأسماك	المصبرات، التصبير والتحضير
الفواكه	الفواكه الجافة، العصائر، المصبرات والمربى.
الخضر	المصبرات، التجميد، التحضير (خضر مجمدة/ مجففة)
المشروبات	المياه المعدنية، مشروبات غازية وغير غازية
الزيوت والمواد الدسمة	زيوت غذائية، زيت زيتون، الزبدة، مواد دسمة نباتية وحيوانية.
الحبوب	الدقيق، السميد، الكسكس، الخبز، الحلويات، خبز صناعي، وبسكويت
الطماطم الاصطناعية	مركز الطماطم
السكر	صناعة السكر، الحلوى، استعمالات السكر في باقي القطاعات

المصدر: Horri khelifa et autres, Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie, European Scientific Journal, January 2015 , édition Vol11, P126.

نفصّل فيما يأتي أكثر في أهم فروع الصناعات الغذائية في الجزائر، والتي تشمل إنتاج الحليب، السكر، الحبوب، والمشروبات، إضافة إلى الزيوت بأنواعها...الخ.

1- فرع إنتاج الحليب ومشتقاته: تعتبر الجزائر أول مستهلك لمادة الحليب في المغرب العربي، بنسبة تقدر ب 140 ل/ للفرد/ سنة، مقابل استلاك كلي مقدر بحوالي 5,5 مليار لتر من الحليب، بحيث يتضمن ما يقارب 03 مليار لتر من الكمية المستوردة. فالجزائر تستورد ما يعادل 200.000 إلى 300.000 طن من بودرة الحليب خلال السنة، ما قيمته 800 إلى 900 مليون أورور، ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية أو الثالثة عالميا من حيث استيراد بودرة الحليب[1].

وفي هذا الصدد أشار رئيس الفدرالية الجزائرية للصناعات الغذائية "عبد الوهاب زياني" إلى الوضعية الصعبة لشعبة الحليب بقوله:" نقص المراقبة والمتابعة تسبب في تراجع إنتاج الحليب من 400 إلى 300 مليون لتر سنويا" ،

[1] -Agroligne, le marché des industries alimentaires en Algérie, N°97, Novembre/décembre 2015,Algérie, P13.

علما أن متوسط إنتاج الحليب عادل 3,5 مليار لتر سنويا منها أقل من 900 مليون لتر يتم جمعها والباقي يدار في السوق الموازية[1].

2 - فرع إنتاج الحبوب: يشمل هذا الفرع إنتاج القمح بنوعيه الصلب واللين، حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة (2000-2012) ب: 1.376.690 طن فيما يتعلق بإنتاج القمح الصلب، وكمية 808.130 طن للقمح اللين، ليكون بذلك الإجمالي: 2.184.820 طن[2].

3- فرع إنتاج السكر: يعتبر فرع إنتاج السكر من بين فروع الصناعة الغذائية الذي يتطلب استثمارات كبيرة، نظرا لخصوصية المواد الأولية الضرورية لإنتاجه، حيث يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من مشاكل المضاربة في الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية[3].

وفيما يتعلق بإنتاج السكر فإن القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تموين السوق المحلية، حيث بلغ إنتاج مؤسسة سفيتال حوالي 210.000 طن/سنة، وقد انتقلت الجزائر من مرحلة استيراد هذه المادة إلى تصديرها إلى أوروبا، الشرق الأوسط و المغرب العربي[4].

غير أن ذلك لا ينفي كون الجزائر تعتبر من الدول العشر الأولى الأكثر استيرادا لمادة السكر عالميا، ويرجع ذلك للطلب المرتفع على هذه المادة، حيث يبلغ معدل استهلاك الفرد للسكر سنويا حوالي 24 كلغ وفق ما تشير إليه احصائيات وزارة الصناعة الجزائرية[5].

---

[1]- ف.بعيط، جريدة صوت الأحرار، 06 أكتوبر 2015، الجزائر، ص 10.

[2] - Fouad Chehat, La filière Blé : Etat des lieux et perspectives, Communication DG INRAA, Colloque sur le thème « Sécurité alimentaire : quels programmes pour réduire la dépendance alimentaire en céréales et lait ? », Forum des chefs d'entreprises, Algérie, 08 Avril 2013 , P05.

[3]- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص12.

[4]- سفيتال للصناعات الغذائية، الموقع الرسمي: http://www.cevital.com/ar، بتاريخ 25 جانفي 2016، 18:40.

[5] - UBIFRANCE, missions économique, La filière agroalimentaire en Algérie, octobre 2009, P03.

4- فرع إنتاج المشروبات: عرف هذا الفرع تطورا ملحوظا خلال سنوات التسعينات، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من 60 مليون لتر في سنة 1980، أصبح يقدر ب1,5 مليار لتر في سنة 2004[1]، ليبلغ 2,4 مليار لتر سنة 2011[2].

بينما قدر الطلب على المشروبات الغازية في سنة 2004 ب 750 مليون لتر، وعرف هذا الفرع تقلص في عدد المجمعات العمومية وإقبال كبير من المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبة تغطيتهم 95% من سوق المشروبات.

5- فرع إنتاج الزيوت: إن زراعة الزيتون في الجزائر لازالت تعرف مشاكل من حيث الدعم المالي، وتوفر الآلات الحديثة وكذلك عدم تطوير وإعادة تكثيف الأشجار المغروسة، كما أن الزيادات التي كانت تعتبرها غير كافية مقارنة بالمناطق الجبلية التي تتوفر عليها هذه الزراعة في الجزائر شهدت نسبة زيادة في عدد الأشجار قدرها 10,1% بين سنتي 2002/ 2003، وهذا يعتبر غير كافي بالنسبة للمناطق المؤهلة لزراعة هذا النوع من الأشجار والذي كان له أثر سلبي على زيادة الإنتاج أو من حيث المردودية.

2- دور مؤسسات الصناعات الغذائية في تنمية الاقتصاد الوطني

كغيرها من الأنشطة الاقتصادية تؤثر الصناعات الغذائية تأثيرا مباشرا على الاقتصاد الوطني، كونها فرع من الصناعات التحويلية فهي بمثابة أداة تأثير على الاقتصاد الوطني، والذي يتجلى من خلال مؤشرات اقتصادية نشير إلى أهمها فيما يأتي[3]:

[1]- كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013، ص94.

[2] - Agroligne, le marché des industries alimentaires en Algérie, op.cit, P14.

[3]- بوزيدي حافظ أمين، استخدام منهجية بوكس جينكينز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص35.

- **التشغيل:** توفر الصناعة الغذائية حوالي 40% من مناصب الشغل في قطاع الصناعة ككل[1]، وهي نسبة معتبرة تعكس مدى أهمية الصناعات الغذائية في سياسة التشغيل الوطنية وتوفير مناصب العمل الدائمة.

- **القيمة المضافة:** بنسبة 37,3% من القيمة المضافة الصناعية، يبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي، محفزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب[2].

- **الناتج الإجمالي الوطني:** سجلت التقارير الإحصائية ارتفاعا في تطور الإنتاج الخام للنشاط الاقتصادي للصناعات الغذائية، حيث بلغ قيمة 330697 مليون دينار لسنة 2014 مقابل 351621 مليون دينار سنة 2015[3]. وهو بذلك يساهم بنسبة 2% تقريبا من قيمة الناتج الإجمالي الوطني الخام (PIB).

- **التجارة الخارجية:** إن الإستثمار في قطاع الصناعات الغذائية بهدف تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات يعد استثمارا ناجحا ومجديا، ذلك لأن الطلب العالمي على المواد الغذائية المصنعة في تزايد مستمر بفعل التزايد السكاني المتنامي وتنوع الرغبات والحاجات الغذائية للأفراد.

غير أنه وبالنسبة للجزائر، فإن الصناعات الغذائية تساهم في تجارتها الخارجية مساهمة هامشية وضئيلة جدا، حيث قدرت نسبتها لسنة 2015 بحوالي 0.62% من إجمالي الصادرات الجزائرية، أي ما يعادل قيمة 234 مليون دولار أمريكي[4].

المحور الثاني: توجه مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية نحو التصدير للخارج

اتجه الاقتصاد الوطني الجزائري من منهج التخطيط المركزي ذو الطابع الاشتراكي نحو سياسة التوجه الرأسمالي بالانفتاح نحو اقتصاد السوق وخوصصة[1] الشركات والعمل على ترقية الاستثمار[2] والشراكة، وذلك نتيجة التحولات الاقتصادية العالمية وضرورة التكيّ ف معها.

[1]- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر (فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه)، بدون سنة نشر، ص05.

[2]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر)، نوفمبر 2014، ص30.

[3] - ONS , Les comptes nationaux trimestriels – 1 er trimestre 2016- , N°747, Algérie, P20.

[4] - Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique, op.cit ; P49.

1- واقع تصدير المنتجات الغذائية الجزائرية

تشير إحصائيات الجدول رقم (02) إلى أن نسبة الصادرات الجزائرية من السلع الغذائية ضئيلة جدا (0,82%) لسنة 2015 مثلا، ولم تشهد ارتفاعا معتبرا بداية سنة 2016. في حين نلاحظ تراجعا في قيمة الواردات من السلع الغذائية بحوالي 15 مليار دينار جزائري.

جدول رقم (02): الميزان التجاري للسلع الغذائية للجزائر (جانفي 2015- جانفي 2016)

الوحدة: بالمليون

السلع الغذائية	جانفي 2015			جانفي 2016			نسبة التغير (%)
	دينار	دولار	نسبة(%)	دينار	دولار	نسبة(%)	
المستوردة	83.542	937	21,14	67.577	629	16,53	32,87 -
المصدرة	1.874	21	0,82	1801	17	0,88	19,05-

المصدر: Ministère des finances, Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : mois de janvier 2016), P11.

يرجع ضعف الميزان التجاري للسلع الغذائية الجزائرية إلى ضعف قيمة الصادرات وزيادة الواردات، وهذا مرده إلى محدودية الإنتاج الزراعي والغذائي، الأمر الذي ينعكس سلبا على تصنيف الجزائر من حيث كفاءة تجارتها للمنتجات الزراعية والأغذية الصناعية، والذي يتذيل الترتيب العالمي (المرتبة 151 ضمن 180 دولة عالميا). (أنظر جدول رقم 04).

وللإشارة فإن قائمة المواد الغذائية التي يتم تصديرها تشمل أساسا: زيت الزيتون، الكسكس، العجائن، الأجبان، المياه المعدنية، والمشروبات، البسكويت، التبغ ...الخ[3] (ينظر الجدول رقم 03).

[1]- للمزيد من التفصيل حول خوصصة المؤسسات الاقتصادية، ينظر: الأمر رقم 01-04 المؤرخ في أوت 2001 المتعلق بالتنظيم والتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، ج ر عدد 47.

[2]- ينظر: الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، ج ر عدد 47.

[3] - Selon le fichier des exportateurs algériens 2014, qui a été élaboré et mis à jour au titre de l'année 2014 sur la base des certificats d'origines délivrés par la CACI et les différents CCI régionales.

جدول رقم (03): صادرات أهم السلع الغذائية الجزائرية للفترة 2014

الكمية: آلاف.طن **القيمة:** مليون دينار جزائري

الغذاء	الكمية	القيمة
السكر	476,49	18.377,71
المياه المعدنية والغازية	25,99	1242,97
التمور	25,64	3089,37
المعكرونة الغذائية	8,03	455,30
الزبادي، الياوورت	2,96	305,21
الكسكس	1,90	118,73
الحلويات/ البسكويت/ العجائن	0,01	3,60
زيت الزيتون	0,0001	0,02
محضرات للصلصات وصلصات جاهزة	0,02	1,26
التبغ والسجائر	0,0422	17,89
سلع غذائية أخرى		20.784,65
المجموع		26.019

المصدر: وفق إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2014.

وفق ما تشير إليه إحصائيات الجدول أعلاه، نستنتج أن إجمالي ما يتم تصديره من منتجات غذائية جزائرية نحو الخارج ضئيل جدا من ناحية القيمة والكمية أيضا، مقارنة بالقدرات الإنتاجية لمؤسسات الصناعات الغذائية، ولعل عراقيل التصدير أبرز ما يسبب ذلك.

إن الكمية المصدرة من السكر الجاهز للإستهلاك معتبرة جدا (إذ تمثل قيمتها ما يفوق نصف القيمة الإجمالية لإيرادات الصادرات الغذائية)،كون الجزائر كانت دولة مصدرة صافية لهذه المادة، ولا تزال تعاني من استيراد السكر الخام. ويرجع سبب التطور في هذا الفرع من الإنتاج الصناعي الغذائي إلى دعم الدولة للقطاع الخاص وتنميته.

جدول رقم (04): مؤشر كفاءة التجارة للمنتجات الزراعية والأغذية الصناعية للجزائر عام 2012

	قيمة الصادرات (مليون دولار)	الحصة من صادرات العالم (%)	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	عدد دول العالم بالترتيب
المنتجات الزراعية	49.576	0,01	151	180
الأغذية المصنعة	27.057	0,04	93	168

المصدر: جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص430.

وفق ما تشير إليه إحصائيات الجدول أعلاه، فإن صادرات الجزائر من المنتجات الزراعية والغذائية المصنعة لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب، فهي مصنفة ضمن أواخر الدول عالميا ولا تتعدى نسبة مساهمتها من صادرات العالم 0,05%، وهي نسبة شبه منعدمة.

وسبب هذا التراجع الكبير يعود إلى العديد من المعوقات والعراقيل التي تحول دون نمو هذا الصنف من الصادرات وتنميتها، نتعرف على أهمها في النقطة الموالية.

2- معوقات نفاذ الصادرات الغذائية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية

من أهم المعوقات التي تحول دون وصول المنتج الوطني بصفة عامة، والمنتجات الغذائية بالأخص، إلى الأسواق الدولية[1] :

- عدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية، خاصة في مجال الجودة والنوعية، وهذا راجع لكون المؤسسات الجزائرية عملت لسنوات طويلة في غياب أية منافسة مما جعلها تبقي سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجة لسوق واحد.

- لا تزال السلع الجزائرية مرتفعة السعر مقارنة ببعض السلع خاصة الصينية، وقد يرجع ذلك لأسباب مثل: عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، عدم الاستخدام الأمثل للطاقة المتوفرة، تبعية مدخلاتها إلى الخارج، مما يؤثر على المنتج، سواء من حيث السعر أو الجودة.

[1]- براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة: التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 04، جوان 2006، ص126.

المحور الثالث: قطاع الصناعات الغذائية كبديل عن قطاع المحروقات ضمن إستراتيجية التنويع الاقتصادي وترقية التجارة الخارجية:

أثرت التذبذبات والأزمات الأخيرة المتعلقة بأسعار النفط على الاقتصاد الوطني ونموه، ما دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات، حيث قامت بعدة إجراءات وتحفيزات من شأنها النهوض بشتى القطاعات الإستراتيجية كقطاع الصناعات الغذائية، شملت تحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة الوطنية وكذا إصلاح النظام الضريبي والجمركي وخلق إطار مؤسساتي، و الاهتمام بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد مساهمتها في عملية تنويع وتنمية صادراتها الوطنية خارج المحروقات.

1- تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية

إن ما تبذله الدولة في تشجيع الاستثمار في الفروع الإنتاجية القابلة للنمو كفرع الصناعات الغذائية، وهيكلة المؤسسات، وفتح المجال واسعا أمام القطاعين العام والخاص، بما يكفل لعب دور هام في العملية التنموية الشاملة هي عوامل ضامنة لديناميكية تنموية حقيقية، بن تتحقق إلا بالقضاء على العراقيل التي تحول دون ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي[1].

حيث منحت الدولة مجموعة من التحفيزات عموما للمستثمرين في كافة القطاعات، وتحفيزات استثنائية بالأخص للقطاعات المنتجة والداعمة للتنمية الاقتصادية، والتي نص عليها قانون الاستثمار في الجزائر، كما يلي:

"فضلا عن الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و2 من القانون مما يأتي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

[1]- فوزي عبد الرزاق، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 233.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية"[1].

2- دعم مؤسسات الصناعات الغذائية في ضوء الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

قامت السلطات العمومية بوضع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كضرورة ملحة للاندماج الديناميكي في الاقتصاد العالمي، وتدعيما للمؤسسات الوطنية ككل ومؤسسات الصناعات الغذائية خصوصا، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية، وقد تمثلت أهم ملامح هذه الإستراتيجية في[2]:

1- سياسة سعر الصرف: حيث يتم تخفيض قيمة العملة الوطنية من طرف الحكومة أو السلطة التنفيذية المختصة الممثلة في مجلس النقد والقرض، وذلك بهدف تصحيح اختلال أساسي كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، علما أن السلطات العمومية لم تكن ترى هذا الإجراء مناسبا لأنه لم يؤدي إلى تنويع الصادرات نظرا لافتقاد الاقتصاد الوطني للفائض، غير أن هذه السياسة أصبحت مفروضة على السلطات النقدية بناءا على شروط المؤسسات النقدية والمالية الدوليتين، ليتم اتخاذ أول قرار بتخفيض العملة الوطنية سنة 1991 بنسبة 22% ثم سنة 1992 بنسبة 40%، ثم سنة 2009، ثم سنة 2013 بنسبة 10%، ليؤدي ذلك التخفيض إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتوج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير على غرار المنتجات الغذائية، وبالتالي تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق[3].

---

[1]- ينظر المادة 09 من الفصل الأول للباب الثاني من قانون الاستثمار في الجزائر (الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، فبراير 2015، ص15.

[2]- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ، العدد 01، 2001، ص ص 11-12.

[3]- بلحارث ليندة، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول " ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2014، ص 11.

2- تأمين وضمان الصادرات: تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية سنة 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات **(CAGEX).**بحيث تتمثل مهامها في ما يلي[1]:

- تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدير).
- التأمين والإئتمان الداخلي (الذي يغطي الائتمانات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك).
- تأمين المعارض.
- بيع المعلومات الاقتصادية والمالية.
- تغطية (انتعاش) الديون.
- التأمين المشترك وإعادة التأمين.

3- تمويل الصادرات: ويتم عن طريق تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، وكذا إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

4- الإطار المؤسساتي: تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية، ثم تحولا بعد ذلك إلى الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) في أكتوبر 1996، ليتم بعدها حل هذا الديوان وإنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، والذي يسعى إلى تنمية التجارة الخارجية الجزائرية وذلك عن طريق[2]:

[1]- ينظر: الموقع الإلكتروني لمديرية التجارة –ولاية بسكرة-، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2016/10/13: http://www.dcommerce-biskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=363&Itemid=83

[2]- توابي نصيرة، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول " ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2014، ص08.

- ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والإقتصادية حول الأسواق الخارجية؛
- إعداد المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ومساعدتها في المعارض والتظارات الإقتصادية بالخارج؛
- تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- تنشيط بعثات الإستكشاف والتوسع التجاريين؛
- ترقية نوعية العلامة للمنتوج الجزائري بالخارج؛
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب.

5- إجراءات أخرى: كإنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات، إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات (مهمته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها)، إنشاء ملف وطني للمصدرين **(FINADEX).**

خاتمة:

إن مؤشرات الانفتاح الاقتصادي وانعكاسات الأوضاع الاقتصادية الراهنة على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، والمؤسسات المحلية بصفة خاصة، جعل الدولة تبحث في سبل تنمية مؤسساتها الناشطة في المجالات الإستراتيجية والبديلة عن قطاع المحروقات، على غرار قطاعي الفلاحة والصناعة، خاصة الصناعات الغذائية باعتباره قاطرة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية وترقية التجارة الخارجية.

وقد قامت في هذا الصدد بتقديم التسهيلات و الإعانات اللازمة تشجيعا منها لمؤسسات الصناعات الغذائية خاصة الصغيرة والمتوسطة على زيادة الإنتاج الوطني من السلع الغذائية في إطار سياسة التنويع الاقتصادي وإحلال الواردات الغذائية، وكذا دعمها في رفع مستوى إنتاجها وجودته بهدف التمكن من تسويقه عبر الأسواق الخارجية، دعما لسياسة تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في إطار يتسم باشتداد المنافسة والتنافسية للمنتجات الدولية.

ومن مجمل هذه الورقة البحثية نستنتج مجموعة النقاط الآتية:

- يساهم أداء قطاع الصناعات الغذائية ايجابيا في الاقتصاد الوطني من حيث دعم مستويات التشغيل، القيمة المضافة، والناتج الإجمالي الوطني، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.
- تساهم مؤسسات الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية من حيث تقليص قيمة الفجوة الغذائية، ولو كان ذلك بنسبة ضئيلة وغير كافية للتحرر من التبعية الغذائية للخارج.
- تعاني مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية في مشكلة التبعية للأسواق الخارجية التي تقوم بتموينها بالمواد الأساسية والضرورية في اتمام العملية التصنيعية للمواد الغذائية الجاهزة على غرار الحليب ومشتقاته، والفرينة والمعجنات، السكر ....الخ من السلع الضرورية وذات الاستهلاك الواسع خاصة.
- لابد من العمل على تسجيد الإجراءات والسياسات التي أقرتها السلطات الحكومية والاقتصادية للدولة، وتسهيل إجراءات التصدير لكافة مؤسسات الصناعات الغذائية الناجحة والتي تحقق مستويات معتبرة من الإنتاج.
- يجب مواصلة دعم الدولة للقطاعين الفلاحي والصناعات الغذائية نظرا لكونهما أهم قطاعين يمكن التعويل عليهما في تنمية الاقتصاد والتجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

أ- المؤلفات:

1- عز الدين فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1997.

ب- الأطروحات والمذكرات:

2- بوزيدي حافظ أمين، استخدام منهجية بوكس جينكينز للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر (السميد نموذجا)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، 2014.

3- حكيم بناولة، إستراتيجية توزيع المنتجات الغذائية والسيطرة على الأسواق – دراسة حالة مؤسسة سيدي الكبير-، رسالة ماجستير، فرع التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2006.

4- كينة عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2013.

5- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، ، العدد01، 2001.

ج- المقالات والمداخلات العلمية:

6- أحمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

7- براق مُحَمَّد، عبيلة مُحَمَّد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة: التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد04، جوان 2006.

8- بلحارث ليندة، الإجراءات المتبعة من طرف السلطات العمومية لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول " ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2014، ص 11.

9- تواتي نصيرة، دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" في تعزيز الصادرات خارج المحروقات، الملتقى الوطني حول " ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2014، ص08.

10- سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28-29 أكتوبر 2014، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

11- ف.بعيط، جريدة صوت الأحرار، 06 أكتوبر 2015، الجزائر، ص10.

12- مُحَمَّد حمشاوي، الأخضر بن عمر، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية العربية إلى الأسواق الخارجية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد09، ديسمبر 2015.

د- التقارير وأوراق العمل:

13- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال افريقيا، الاقتصاد الأخضر في الجزائر (فرصة لتنويع الإنتاج الوطني وتحفيزه)، بدون سنة نشر.

14- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.

هـ- القوانين والمراسيم:

15- المرسوم رقم (93-12) الصادر في أكتوبر 1993، والمدعم بالمرسوم سنة 2001، المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر.

16- الأمر رقم 03-01 المؤرخ في أوت سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

17- الأمر رقم 01-04 المؤرخ في أوت 2001 المتعلق بالتنظيم والتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية.

و- المواقع الإلكترونية:

18- سفيتال للصناعات الغذائية، الموقع الرسمي: http://www.cevital.com/ar، تم الاطلاع بتاريخ 25 جانفي 2016.

19- ينظر: الموقع الإلكتروني لمديرية التجارة –ولاية بسكرة-، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2016/10/13: http://www.dcommerce-biskra.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=363&Itemid=83

2- باللغات الأجنبية:

20- Abdelhamid Soukehal, communication sur la filière laitière, Colloque sur le thème Sécurité alimentaire : quels programmes pour réduire la dépendance alimentaire en céréales et lait ? », Forum des chefs d'entreprises, Algérie, 08 Avril 2013.

21- Agroligne, le marché des industries alimentaires en Algérie, N°97, Novembre/décembre 2015,Algérie.

22- E. Cherif, Le marché des industrie alimentaire en Algérie, Agroligne, Algérie, Novembre/ Décembre 2015.

23- Fouad Chehat, La filière Blé : Etat des lieux et perspectives, Communication DG INRAA, Colloque sur le thème « Sécurité alimentaire : quels programmes pour réduire la dépendance alimentaire en céréales et lait ? », Forum des chefs d'entreprises, Algérie, 08 Avril 2013.

24- Fouad Chehat, La filière Blé : Etat des lieux et perspectives, Communication DG INRAA, Colloque sur le thème « Sécurité alimentaire : quels programmes pour

réduire la dépendance alimentaire en céréales et lait ? », Forum des chefs d'entreprises, Algérie, 08 Avril 2013.
25- Horri khelifa et autres, Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie, European Scientific Journal, January 2015 , édition Vol11.
26- Ministère de l'industrie et des mines, direction générale de la veille stratégique, des études et des systèmes d'information, Bulletin d'information statistique, N°28, édition mai 2016.
27- Ministère des finances, Direction Générale des Douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (période : mois de janvier 2016).
28- -Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, Cadre Programmation par pays (Algérie 2013-2016), décembre 2012.
29- Organisation des Nations Unies Pour l'Alimentation et l'Agriculture, Cadre Programmation par pays (Algérie 2013-2016), décembre 2012.
30- UBIFRANCE, missions économique, La filière agroalimentaire en Algérie, octobre 2009.